بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
الموافق .....

تعليمات إعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية
للسنة المالية ٢٠٢٤

أولاً : تعليمات عامة :

١- تقدّم تقديرات الإيرادات ومشاريع الموازنة الجارية والرأسمالية وموازنات التمويل وجداول تشكيلات الوظائف إلى دائرة الموازنة العامة ضمن الإطار متوسط المدى للأعوام ٢٠٢٤-٢٠٢٦ في **موعد أقصاه ٢٠٢٣/١١/١٢** ليتسنى إعداد مشروع قانون الموازنة العامة والسير بالمراحل الدستورية لإقراره وكذلك اعداد مشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بالتزامن مع مشروع قانون الموازنة العامة.

٢- تقوم الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتقديم مشاريع موازناتها بشكل مفصل للأعوام ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥ و ٢٠٢٦ وعلى أن تكون هذه الموازنات مستندة إلى خطط عمل سنوية يتم صياغتها في كل وزارة/ دائرة/ وحدة حكومية، متضمنة الرؤية والرسالة والأهداف الإستراتيجية والبرامج المتعلقة بها، ومؤشرات قياس الأداء التي تحدد ما يمكن تحقيقه ضمن السقوف المحددة خلال السنوات الثلاث القادمة، بالإضافة إلى تقدير اجمالي الكلف المالية المتوقعة لتنفيذ هذه البرامج وبما ينسجم مع متطلبات الموازنة الموجهة بالنتائج وفق الأسس التالية :

أ- تحديد النشأة والرؤية والرسالة والإطار القانوني المنظم لعمل الوزارة/الدائرة/ الوحدة الحكومية، وتحديد الاولويات القطاعية والنتائج المستهدفة المتوقعة وخاصةً

المتعلقة منها بالنوع الاجتماعي والشباب والاشخاص ذوي الاعاقة والاولويات المتعلقة بالتغير المناخي.

ب- إجراء التعديلات والتحديثات التي طرأت على الخطط الإستراتيجية للوزارة/الدائرة/ الوحدة الحكومية خلال هذا العام بما في ذلك الرؤية والرسالة والأهداف الوطنية والأهداف الإستراتيجية والبرامج التي تضطلع بها وكلفها، والمهام التي تقوم بها ومساهمتها في تحقيق الاهداف الوطنية، والبيانات والمعلومات الاستدلالية الأخرى، ومؤشرات قياس الأداء القابلة للتطبيق والقياس التي حققتها خلال العام الماضي وبيان مدى الانحراف عن المؤشرات المستهدفة وكذلك المؤشرات المراد تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة ٢٠٢٤- ٢٠٢٦، وعلى ان يتم الاخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي بما فيه المرأة والطفل والجنس (ذكر، أنثى) عند تحديد هذه المؤشرات وعكس هذه المؤشرات (المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي) على الاستراتيجية و/أو البرامج والمشاريع ذات العلاقة، وأبرز الإنجازات التي حققتها الوزارة / الدائرة في السنة السابقة لسنة الموازنة وأهم التحديات التي واجهتها في تحقيق الانجاز، والنتائج و المخرجات التي تقدمها لتحقيق الأولويات الوطنية، وبيان أبرز المعلومات عن الوزارة /الدائرة/الوحدة الحكومية سواء التي لها فروع وانشطة في المحافظات او التي يقتصر عملها على المركز مع الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي بما فيه المرأة والطفل والجنس (ذكر، انثى) عند تعبئة البيانات وحسب النماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة بهذا الخصوص.

ج- تحديد الكلفة الفعلية لكل مشروع وبيان هدف المشروع وموقعه الجغرافي ومدة التنفيذ ومصادر التمويل والتدفقات النقدية وعدد المستفيدين (ذكر، انثى) وحسب نموذج بطاقة وصف المشروع المعد من قبل دائرة الموازنة العامة.

٣- تحديد الالتزامات المالية القائمة على المدى المتوسط للسنوات ٢٠٢٤- ٢٠٢٦.

٤- تحديد المشاريع الجديدة المرتبطة بالمنح الخارجية والاتفاقيات الدولية وكلفها وجاهزيتها وأهميتها في ضوء ارتباطها بالأولويات والأهداف الوطنية.

٥- تصنيف النفقات الجارية حسب البرامج والانشطة وإدراج المخصصات الضرورية بشكل تفصيلي لكل برنامج ونشاط وكل بند من بنود الموازنة الجارية وحسب النماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة لهذه الغاية.

٦- تحديد المخصصات المقدرة للاناث والمخصصات المقدرة للطفل وتوزيعها حسب البرامج للسنوات ٢٠٢٢-٢٠٢٦ وفقاً للنماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة بهذا الخصوص.

٧- على الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية عند إعداد مشاريع موازناتها لعام ٢٠٢٤ تعبئة النماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة وفقاً لخارطة الحسابات. وفي حال الحاجة الى إضافة برنامج او مشروع أو نشاط او بند جديد فيتم إضافته دون ترميز لحين دراسته واعتماده من قبل دائرة الموازنة العامة، وفي حال اعتماده تقوم الدائرة بإعطائه الترميز المناسب.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
الموافق .....

٨- على الوزارات والدوائر الحكومية التي تطبق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) العمل على ادخال مشاريع موازناتها للاعوام ٢٠٢٤- ٢٠٢٦ على نظام (GFMIS) وذلك ضمن مسار الاعداد .

٩- عدم تجاوز أي وزارة او دائرة او وحدة حكومية سقف الإنفاق المرفق والمخصص لها في موازنة عام ٢٠٢٤ بأي حال من الأحوال، وعليها ترتيب أولويات إنفاقها وفقاً لهذا السقف وإعداد موازنتها بحيث تتضمن فقط البرامج التي لا يتجاوز تمويلها سقف الإنفاق المخصص لها.

١٠- قيام الوزارات والدوائر الحكومية المعنية بالتنفيذ بتضمين مشاريع موازناتها لعام ٢٠٢٤ المشاريع الرأسمالية للمحافظات التي تم اقرارها من قبل مجالس المحافظات.

١١- قيام الوزارات والدوائر الحكومية بالتأكد من عدم وجود ازدواجية بين مشاريعها الرأسمالية والمشاريع الرأسمالية للمحافظات.

١٢- **التوقف عن طرح أية عطاءات جديدة اعتباراً من ٢٠٢٣/١١/١٦ إلا بعد أخذ موافقة دولة رئيس الوزراء على ذلك بتنسيب من معالي وزير المالية/الموازنة العامة**. ويستثنى من ذلك المشاريع الرأسمالية الممولة من القروض والمنح.

١٣- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المبالغ الملتزم بها للمشاريع الرأسمالية في موازنة عام ٢٠٢٣ عند رصد المخصصات في مشروع موازنة عام ٢٠٢٤.

١٤- قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية باجراء مراجعة شاملة لاوجه نفقاتها وخاصة الجارية منها بهدف ضبطها وترشيدها لتعكس الاحتياجات الفعلية والتي لا يمكن الاستغناء عنها.

١٥- قيام جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ وحدة ادارة الاستثمارات الحكومية بالمشاريع الرأسمالية الجديدة المطلوبة لعام ٢٠٢٤ وفقا للنماذج المعدة لهذه الغاية من قبل الوحدة لتتمكن من دراستها والتنسيب للجنة المشروعات الحكومية الاستثمارية - المشكلة بموجب نظام السجل الوطني للمشروعات الحكومية الاستثمارية - بالمشاريع الضرورية التي يمكن اعتمادها في موازنة عام ٢٠٢٤ وفقا للاولويات الوطنية. حيث سيتم رصد مخصصات المشاريع الرأسمالية الجديدة ضمن موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لعام ٢٠٢٤ بعد اخذ موافقة مجلس الوزراء عليها.

١٦- قيام جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية الاخذ بعين الاعتبار احتياجات النوع الاجتماعي بما فيها المرأة والطفل وابراز البرامج والمشاريع والانشطة التي تعنى بذلك وتوزيع المخصصات المرصودة لهذه الغاية حسب البرامج والمشاريع والانشطة، ومراجعة مؤشرات قياس الأداء المتعلقة بها ووضع مؤشرات قياس اداء حساسة للنوع الاجتماعي ومتابعتها.

١٧- قيام جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بوضع مؤشرات قياس أداء مرتبطة بالتغير المناخي للبرامج ذات العلاقة.

١٨- الاخذ بعين الاعتبار متطلبات تحقيق رؤية التحديث الاقتصادي (٢٠٢٢-٢٠٣٣) وما تضمنته من مبادرات وخطط وبرامج وكلفها واولوياتها. وخاصةً فيما يتعلق منها بالبرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي (٢٠٢٣-٢٠٢٥).

١٩- الاخذ بعين الاعتبار متطلبات خارطة طريق تحديث القطاع العام (٢٠٢٢-٢٠٣٣) وما تضمنته من خطط وبرامج وكلفها واولوياتها.

٢٠- تحديد اولويات كل وزارة ودائرة ووحدة حكومية ضمن الاطار متوسط المدى والبرامج المرتبطة بها والاجراءات المتخذة والنتائج المستهدفة المتوقع تحقيقها في عام ٢٠٢٤ في ضوء السقوف المحددة لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية ووفقا للنماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة لهذه الغاية.

٢١- تحديد الاولويات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والشباب والاشخاص ذوي الاعاقة والتغير المناخي والنتائج المتوقع تحقيقها في هذه المجالات للأعوام (٢٠٢٤-٢٠٢٦).

٢٢- التقيد بدليل الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي عند تحديد البرامج والمشاريع والانشطة المتعلقة باحتياجات النوع الاجتماعي في مشاريع موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.

٢٣- تزويد دائرة الموازنة العامة بالبيانات والمعلومات المتعلقة بأداء الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بشكل ربعي وفقاً للنماذج المعدة لهذه الغاية ليتسنى اعداد تقرير المتابعة والتقييم.

ثانيا : الإيرادات ومصادر التمويل :

١- تزويد دائرة الموازنة العامة بكشوفات تفصيلية تتضمن الإيرادات الفعلية لعام ٢٠٢٢ وللشهور التسعة الاولى من عام ٢٠٢٣ والإيرادات المقدرة للشهور الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠٢٣ والإيرادات المتوقع تحصيلها خلال السنوات ٢٠٢٤- ٢٠٢٦ وأسباب انحرافها وحسب النموذج المعد من قبل دائرة الموازنة العامة.

٢- تقديم كشف يبين الإيرادات والمنح الخارجية والهبات والأمانات أو أي حسابات أخرى لا تدخل ضمن قانون الموازنة العامة وأوجه إنفاقها مع بيان القوانين والانظمة التي تحصل وتصرف بموجبها هذه الايرادات كما يقدم كشف بالمساعدات العينية المتوقعة وأوجه استعمالاتها مع تقييم قيمتها النقدية.

٣- قيام الدوائرالتحصيلية وبالأخص تلك المعنية بتحصيل الايرادات الضريبية بتقديم كشف تفصيلي يتضمن الجهات المعفاة من الضرائب وحجم الإعفاءات الضريبية الممنوحة لمختلف القطاعات الاقتصادية بموجب قانون الاستثمار.

٤- قيام الوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بموازنات التمويل ضمن مشاريع موازناتها مفصلة حسب المصادر والاستخدامات وفقاً للنماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة .

٥- العمل على تنمية الإيرادات العامة من خلال رفع كفاءة إجراءات تحصيلها والحد من التهرب الضريبي والإعفاءات الضريبية وذلك بهدف المحافظة على مستوى كافٍ من الإيرادات لمساعدة الحكومة في تنفيذ برامجها، وتزويد دائرة الموازنة العامة بكشوفات تفصيلية تتضمن الإيرادات الفعلية لكل دائرة تحصيلية وأسباب انحرافها عما هو مقدر وحسب النموذج المعد في دائرة الموازنة العامة .

٦- العمل على تنمية الموارد المالية للوحدات الحكومية وخاصة التي تتلقى دعماً مالياً من الخزينة بهدف تمويل برامجها من مواردها الذاتية وبالتالي تخفيف الأعباء عن الموازنة العامة للدولة وكذلك تنمية الموارد المالية للوحدات الحكومية التي ترفد الخزينة العامة بفوائض مالية بهدف زيادة حصيلة هذه الفوائض.

٧- تقدير الإيرادات وفق منهجية واضحة مرتبطة بمتغيرات الاقتصاد الكلي، وبآثار الاتفاقيات المبرمة بين المملكة والعالم الخارجي ومراعاة قدرة المكلفين وتحقيق العدالة والحد من التهرب الضريبي جنباً الى جنب مع دراسة فاعليتها في تحفيز واجتذاب الاستثمارات الى المملكة.

٨- تحليل ودراسة الإيرادات غير الضريبية والمحافظة على تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين والمستثمرين على حد سواء بكفاءة عالية وبأقل كلفة ممكنة.

٩- قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية المعنية بتحقيق المؤشرات المتفق عليها ضمن برامج المنح الخارجية المختلفة، الامر الذي ينعكس ايجابا على حجم المنح الواردة للخزينة.

ثالثا : النفقـــات :

أ- النفقات الجارية:

ضبط النفقات الجارية وعدم التوسع بها تحقيقاً لمبدأ التخصيص الأكفأ للموارد المالية المتاحة وتقديم الخدمات للمواطنين بكفاءة وجودة عاليه، مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي :

١- الرواتب والأجور والعلاوات:

تقدر المخصصات لهذه المجموعة وفقا لما يلي :

أ- الوظائف المشغولة وفقا للرواتب والعلاوات الفعلية الواردة حسب كشف الرواتب والزيادة السنوية الطبيعية لهذه الرواتب.

ب- كلفة الوظائف الشاغرة والوظائف المتوقع احداثها على جدول تشكيلات الوظائف.

ج- عدم طلب رصد أي مخصصات إضافية غير مبررة للمكافآت وعلاوة النقل وبدل التنقلات والعلاوات الاخرى، واعداد قائمة باسماء الموظفين ممن هم على رأس عملهم والعلاوات والمكافآت التي يتقاضونها.

د- عدم رصد أي مخصصات للمكافآت ضمن النفقات الرأسمالية والإقتصار على رصد هذه المخصصات ضمن مجموعة تعويضات العاملين في النفقات الجارية.

٢- النفقات التشغيلية (استخدام السلع والخدمات) :

ضبط وترشيد النفقات التشغيلية (استخدام السلع والخدمات) لتكون ضمن الحدود الدنيا لتسيير اعمال الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والتأكيد على ضرورة اعتماد تقديرات تتسم بدرجة عالية من الدقة والانضباط والمسؤولية ولاسيما البنود المتعلقة بالمحروقات والكهرباء والمياه الى جانب تخفيض بند الايجارات من خلال الاستخدام الامثل للابنية المستأجرة والتحول التدريجي لملكية الابنية الحكومية مع ضرورة مراعاة عدم تأجيل دفع الفواتير والذمم المستحقة عليها وعلى أن يتم إعداد تقديرات كل مادة من مواد النفقات التشغيلية حسب الاحتياجات الفعلية وعلى أن يتم إرفاق البيانات التفصيلية التالية:-

أ- جداول تبين حجم الاستهلاك لكافة بنود الانفاق من السلع والخدمات كل بند على حدة.

ب- عقود الإيجارات الفعلية والملتزم بها علماً بأنه لن يتم رصد أي مخصصات للإيجارات الجديدة إلا للضرورة القصوى.

ج- كشف يبين عدد السيارات والآليات وأنواعها وتاريخ صنعها ومعدلات استهلاكها من المحروقات والزيوت وقطع الغيار وكشف بالسيارات والآليات المنوي شطبها معتمدة من الجهات المعنية .

د- أية عقود ملتزم بها مثل عقود الصيانة والخدمات والتنظيف والتأمين... الخ.

هـ- بيان مفصل يتضمن المخزون المتوفر لدى الوزارة/الدائرة /الوحدة الحكومية من كافة اللوازم وقطع الغيار والقرطاسية والأجهزة والآلات لسنة ٢٠٢٣.

و- كشف يتضمن الالتزامات القائمة وغير المسددة مع بيان الاسباب تمهيدا لدراستها والنظر في إمكانية معالجتها ضمن مخصصات الوزارة / الدائرة / الوحدة الحكومية نفسها.

ز- كشف تفصيلي بكافة البنود والمخصصات التي تندرج تحت المادة (٢١٤- مصروفات سلع وخدمات).

٣- الفوائد والإعانات والدعم والمنح والمنافع الاجتماعية:

يتم تقدير هذه النفقات من خلال الاخذ بعين الاعتبار القرارات والاتفاقيات التي تستند إليها الوزارات /الدوائر/ الوحدات الحكومية في دفع هذه النفقات على أن يتم إرفاق البيانات التفصيلية التالية:

أ- بيان يتضمن كافة تفاصيل الفوائد الداخلية والخارجية المستحقة.

ب- بيان يتضمن قيمة الإعانات السنوية والجهات المستفيدة مع بيان السند القانوني لها.

ج- بيان يتضمن قيمة الدعومات / المنح المقدمة للوحدات الحكومية وأوجه إنفاق هذه الدعومات/ المنح.

د- بيان يتضمن بالتفصيل قيمة المخصصات التقاعدية والعلاوات والتعويضات والمكافآت للمتقاعدين المدنيين والعسكريين.

هـ- بيان يتضمن بالتفصيل قيمة المساعدات الاجتماعية السنوية المقدمة والجهات المستفيدة من هذه المساعدات.

٤- النفقات الأخرى والأصول غير المالية:

يتم تقدير هذه النفقات بحدها الأدنى على ان يتم إرفاق البيانات التفصيلية التالية :

أ- بيان يتضمن بالتفصيل قيمة المساهمات السنوية وقيمة المساهمات غير المدفوعة مع بيان أسباب عدم الدفع.

ب- كشف يتضمن البعثات والدورات التدريبية المطلوبة وأعداد المستفيدين.

ج- بيان يتضمن قيمة المكافآت لغير الموظفين مع بيان السند القانوني لهذه المكافآت.

د- كشف يبين رديات الإيرادات لسنوات سابقة.

٥- مخصصات ادامة عمل مجالس المحافظات:

ترصد المخصصات اللازمة لإدامة عمل مجالس المحافظات ضمن موازنة وزارة المالية لعام ٢٠٢٤ والتي تشتمل على المكافآت وعلاوة النقل والنفقات التشغيلية لمجالس المحافظات.

ب - النفقات الرأسمالية :

١- رصد المخصصات اللازمة لتنفيذ المشاريع الملتزم بها والمتعاقد عليها وبوشر بتنفيذها ولم تنجز بعد، مع ضرورة إرفاق بيانات واضحة ومحددة لكل مشروع قيد التنفيذ يطلب له مخصصات في موازنة عام ٢٠٢٤ وكما يلي:

- اسم المشروع
- اهداف المشروع ومبرراته
- النتائج المتوقعة من تنفيذ المشروع
- الموقع الجغرافي للمشروع

- الجهة المنفذة والجهة المستهدفة
- الكلفة الكلية للمشروع ومصادر تمويله
- كلفة الاوامر التغييرية للمشروع
- التدفقات النقدية للمشروع
- المشاكل التي واجهت تنفيذ المشروع
- نسبة التجاوز في مدة تنفيذ المشروع
- نسبة التجاوز في كلفة تنفيذ المشروع
- مدة التنفيذ وتاريخ البدء والانتهاء لكل مشروع
- إجمالي الإنفاق التراكمي الفعلي للمشروع ونسبة الانجاز
- عدد العاملين على حساب المشروع
- عدد المستفيدين من المشروع (ذكر، انثى)

٢- رصد المخصصات المالية اللازمة لتغطية الالتزامات المالية المترتبة على المشاريع المنجزة والتي لم يتم دفع المطالبات المستحقه عليها خلال العام.

٣- عند رصد اي مخصصات لمشاريع رأسمالية جديدة في موازنة عام ٢٠٢٤ وخاصة المرتبطة منها بالمنح الخارجية والاتفاقيات الدولية والتي يتم تنفيذها على المستوى الوطني ضرورة ارفاق دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لهذه المشاريع والمبينة في (١) اعلاه.

٤- تقديم كشف تفصيلي بحجم النفقات المتكررة والتشغيلية الناجمة عن تنفيذ المشاريع الرأسمالية واثر ذلك على حجم الموازنة الكلي لكل وزارة/ دائرة/ وحدة حكومية.

على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التقيد بما يلي:-

أ. إعادة ترتيب أولويات مشاريع الإنفاق الرأسمالي وخاصة تلك الممولة من القروض او المنح الخارجية بحيث يتم الأخذ بعين الاعتبار القدرة على تنفيذ مشاريعها وتوجهات الحكومة الرامية إلى الحد من الاقتراض الخارجي وقصره على الاقتراض الميسر وفق الاحتياجات الفعلية وذلك انسجاماً مع قانون الدين العام وادارته.

ب. القيام بتزويد دائرة الموازنة العامة بمعلومات متكاملة وشاملة عن جميع المشاريع الرأسمالية لديها وذلك وفقاً لبطاقة وصف المشروع المعتمدة لدى دائرة الموازنة العامة.

ج. ضرورة تزويد دائرة الموازنة العامة بتقرير شامل عن المشاريع الرأسمالية وحجم السحوبات من القروض والمنح لتمويل هذه المشاريع بهدف الوقوف على المشاكل والمعوقات التي قد تعترض تنفيذ هذه المشاريع ليتم تداركها وأخذها بعين الاعتبار عند رصد المخصصات.

د. توجيه النفقات الرأسمالية نحو المشاريع التنموية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي وخاصة مشاريع البنية التحتية والمشاريع المحفزة للاستثمار في سائر محافظات المملكة للحد من مشكلتي البطالة والفقر، مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات الوطنية وقدرة كل وزارة ودائرة ووحدة حكومية على تنفيذ هذه المشاريع.

هـ. الحد من شراء السيارات والأثاث، والتركيز على أعمال الصيانة في ضوء الاحتياجات الفعلية وشطب السيارات ذات كلفة الصيانة المرتفعة.

و. إدراج قيمة الاستملاكات المتوقعة لكل وزارة/ دائرة حكومية/وحدة حكومية معنية ضمن نفقاتها الرأسمالية وتزويد دائرة الموازنة العامة بقوائم الاستملاكات الحكومية الملتزم بها والتي يطلب رصد مخصصات لها في موازنة عام ٢٠٢٤ بموجب قرارات استملاك مع بيان تاريخ الاستملاك وقيمته والغرض منه.

ز. عدم شراء أجهزة الحاسوب ورخص البرمجيات والأنظمة التقنية إلا بعد التنسيق مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة من خلال اللجنة المشكلة لهذه الغاية والعمل على تعظيم الاستفادة من الأجهزة المتوفرة.

ح. بيان الانشطة الجارية والمشاريع الرأسمالية التي تستهدف قطاع الاسرة عموماً والمرأة خصوصاً (المشاريع المراعية للنوع الاجتماعي في مجال التمكين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي) بالاضافة الى المشاريع التي تعنى بالطفل، بحيث يتم بيان كلفها الاجمالية ومصادر تمويلها والمحافظات المستفيدة منها.

ط. انهاء خدمات العاملين على حساب المشاريع الرأسمالية المنتهية إلتزاماً بقرارات مجلس الوزراء بهذا الخصوص.

ي. اجراء مراجعة شاملة على كافة بنود الانفاق الرأسمالي للوقوف على انعكاساتها واثارها التنموية على الاقتصاد الوطني مع مراعاة نقل النفقات ذات الطبيعة الجارية من هذه البنود وتبويبها ضمن بنود النفقات الجارية.

رابعا : القروض والالتزامات:

١- على جميع الوحدات الحكومية ادراج المخصصات اللازمة لتسديد أقساط القروض الخارجية والداخلية المترتبة عليها والتي يستحق دفعها خلال عام ٢٠٢٤ او استحق دفعها خلال السنوات السابقة ولم تدفع مع بيان اسباب عدم الدفع.

٢- قيام وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتزويد دائرة الموازنة العامة بكشف يتضمن كافة القروض الخارجية والمنح المتعاقد عليها مقابل مشاريع انمائية خلال الاعوام ٢٠٢٤-٢٠٢٦.

٣- قيام وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتزويد دائرة الموازنة العامة بكشف بمصادر التمويل من خارج الموازنة العامة خلال الاعوام ٢٠٢٤- ٢٠٢٦.

٤- قيام وزارة المالية بتزويد دائرة الموازنة العامة بكشف يتضمن القروض المتعاقد عليها والمعاد إقراضها ومواعيد تسديد الأقساط والفوائد والمشاريع التي يتم تمويلها، مع بيان اصل القروض وما سدد منها والاقساط والفوائد التي ستتحقق على هذه القروض خلال السنوات القادمة.

خامسا : تعليمات إعداد مشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية :

١- ايلاء عملية تخطيط الموارد البشرية الأهمية اللازمة إستناداً إلى أحكام نظام الخدمة المدنية رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ وتعديلاته.

٢- الالتزام بان تكون قرارات النقل والانتداب والتكليف والإعارة المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية في الحالات التي تقتضيها المصلحة العامة.

٣- إلغاء كافة الوظائف الشاغرة التي نتجت عن حالات الانفكاك كالإحالة على التقاعد او الاستقالة او فقدان الوظيفة او لأي سبب آخر بما ينسجم مع احكام نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.

٤- اقتصار إدراج التعيينات الجديدة على المادتين (١٠٣و١٢٠) ضمن مجموعة الرواتب والأجور والعلاوات في النفقات الجارية واتخاذ الاجراءات اللازمة لتعزيز فرص المرأة في تولي الوظائف القيادية والاشرافية وفق مبادئ الجدارة والاستحقاق وتكافؤ الفرص وخصوصاً في الدوائر التي تتدنى فيها نسبة مشاركة المرأة في تلك الوظائف.

٥- يرفق بجدول تشكيلات الوظائف الهيكل التنظيمي للوزارة/الدائرة/ الوحدة الحكومية مع تقديم الاقتراحات اللازمة لتعديل جدول التشكيلات، بحيث ينسجم ذلك مع تنظيمها الإداري ولن ينظر في أي تغيير لا ينسجم مع الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي المعتمد.

٦- تزويد دائرة الموازنة العامة بجداول تبين توزيع الكوادر العاملة في الوزارة/ الدائرة/ الوحدة الحكومية على المجموعات الوظيفية فيها موزعة حسب الجنس والبرامج.

٧- على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية تزويد دائرة الموازنة العامة بكافة الموافقات الرسمية المتعلقة بعمليات نقل الموظفين مع درجاتهم و/أو رواتبهم ضمن مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٤ ليتسنى نقل المخصصات المالية اللازمة.

٨- يرفق بجدول التشكيلات كشفاً بالوظائف الشاغرة والوظائف التي يمكن الاستغناء عنها أو نقلها.

٩- على الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التي لديها فائض عن حاجتها من الموظفين التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية بهذا الخصوص وفقاً لأحكام نظام الخدمة المدنية.

١٠- إرفاق جدول بالوظائف على أي حساب آخر خارج قانون الموازنة العامة.

١١- ارفاق جدول بالوظائف خارج جدول التشكيلات على البنود المختلفة للنفقات الجارية والرأسمالية.

سادساً : أحكام عامة:

١- تبويب موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية في قانون الموازنة العامة قطاعياً بحيث يشمل كل قطاع موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية المعنية بالقطاع.

٢- تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية المبرمة مع الدول والمؤسسات العربية والأجنبية، وقيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بخططها لتحقيق ذلك ضمن مشاريع موازناتها.

٣- قيام وزارة الخارجية بالتأكيد على دور البعثات الدبلوماسية الأردنية في الخارج في مجال تشجيع الصادرات الوطنية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال التعريف والترويج للفرص الاستثمارية المتاحة وترويج المواقع السياحية والأثرية في المملكة.

٤- التوسع في المشاريع التنموية التي يتم تنفيذها من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في سائر محافظات المملكة.

٥- القيام بإعداد وتبويب الموازنات الجارية والرأسمالية للأعوام ٢٠٢٤- ٢٠٢٦ وفق النماذج المعدة لهذه الغاية من قبل دائرة الموازنة العامة.

٦- قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتقديم كشوفات تفصيلية للنفقات الرأسمالية للأعوام ٢٠٢٤-٢٠٢٦، مبيناً فيها المشاريع الرأسمالية المستمرة وقيد التنفيذ والجديدة ومصادر تمويلها (خزينة ومنح وقروض) موزعة وفقاً لمحافظات المملكة.

٧- تناط مسوؤلية تنفيذ المشاريع الرأسمالية للمحافظات بالوزارات والدوائر الحكومية المعنية بتنفيذ تلك المشاريع والمدرجة ضمن موازنتها للاعوام ٢٠٢٤- ٢٠٢٦.

٨- مراجعة دائرة الموازنة العامة للحصول على النماذج المخصصة لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة وجداول تشكيلات الوظائف أو الحصول عليها من خلال الموقع الالكتروني للدائرة www.gbd.gov.jo .

٩- على كل وزارة / دائرة /وحدة حكومية تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج وإطار الإنفاق متوسط المدى وفقا للنماذج المحدثة التي أعدتها دائرة الموازنة العامة في هذا الشأن.

١٠- الأمناء والمدراء العامون في الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية مسؤولون عن صحة الأرقام والمعلومات الواردة في جداول الإيرادات والنفقات الجارية والرأسمالية وجداول تشكيلات الوظائف ومؤشرات قياس الأداء للأهداف الإستراتيجية والبرامج المقدمة إلى دائرة الموازنة العامة.